الأمم المتحدة S/PV.6674

# مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٦٧٤**

الاثنين ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد شوركين | (الاتحاد الروسي) |
| الأعضاء: | ألمانيا | السيد فيتيغ |
| | البرازيل | السيدة فيوتي |
| | البرتغال | السيد كابرال |
| | البوسنة والهرسك | السيد باربالیتش |
| | جنوب أفريقيا | السيد ليهر |
| | الصين | السيد لي باودونغ |
| | فرنسا | السيد آرو |
| | غابون | السيد مونغارا – موسوتسي |
| | كولومبيا | السيد ألثاتي |
| | لبنان | السيد سلام |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السير مارك لايل غرانت |
| | نيجيريا | السيد أونيمولا |
| | الهند | السيد هارديب سينغ بوري |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة رايس |

## جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

11-62083 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

**إقرار جدول الأعمال**

أُقر جدول الأعمال.

**السلام والأمن في أفريقيا**

**الرئيس** (تكلم بالروسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وجيبوتي والصومال وكينيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بفخامة السيد إسماعيل عمر غيله، رئيس جمهورية جيبوتي؛ وفخامة السيد شيخ شريف شيخ أحمد، رئيس جمهورية الصومال؛ ودولة السيد ميليس زيناوي، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية؛ ومعالي السيد موزس ويتانغولا، وزير خارجية جمهورية كينيا؛ وسعادة السيد مول كاتيندي، الممثل الدائم لأوغندا لدى الاتحاد الأفريقي، الذين يشتركون في جلسة اليوم عبر تقنية التداول بالفيديو من أديس أبابا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد إسماعيل عمر غيله، رئيس جمهورية جيبوتي.

**الرئيس غيله** (تكلم بالفرنسية): أود بداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، وباقي أعضاء المجلس على ترتيب هذا التبادل للآراء اليوم. لقد جئت مرتين لإحاطة المجلس علما بشأن الحالة السائدة في منطقتنا، وخصوصا في بلدي، منذ عدوان إريتريا على بلدي في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وكما هو معروف سلفا، فإن ذلك البلد ينكر منذ مدة طويلة وجود أي صراع على الحدود بين بلدينا ويواصل الرد بخداع وصلف على جهودنا الرامية إلى حل نزاعاتنا بالطرق الدبلوماسية والسلمية.

ورغم التصرف غير المسؤول للنظام الإريتري، فإن شعب وحكومة جيبوتي، المحبين للسلام والحريصين على أفضل العلاقات الممكنة مع جميع البلدان المجاورة، قد رحبا بإيجابية باتفاق الوساطة الذي اقترحته الصديقة قطر والذي وقع في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠ تحت رعاية أمير قطر، سمو الأمير العزيز الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني.

وللأسف، فإن توقيع ذلك الاتفاق وجهود الصديقة قطر لم يثنيا النظام الإريتري عن عدائه تجاه بلدي. والأنكى من ذلك أنه واصل بشكل منهجي وفاضح أنشطته الهادفة إلى زعزعة الاستقرار من خلال خطف الشباب الجيبوتيين وتدريبهم عسكريا قسرا، حيث تسللوا بعد ذلك إلى شمال جيبوتي بغية تنفيذ هجمات إرهابية على أراضينا.

إن بلدي مقتنع بفضائل الحوار والوساطة. ولكن لن نسمح للنظام الإريتري بانتهاك سلامتنا الإقليمية أو شن هجمات إرهابية على أراضينا والإفلات من العقاب. ولدينا معلومات محددة بشأن الأنشطة الإرهابية الإريترية. وخصوصا، فقد اعتقلنا متمردين دربهم النظام الإريتري وأرسلهم لأجل زعزعة استقرار بلدنا. وزيادة على ذلك، فقد وجدنا أيضا أسلحة حاول نفس هذا النظام إرسالها إلى شمال أراضينا، مرة أخرى في خضم محاولته زعزعة الاستقرار. وأرسلت حكومتي فورا تلك المعلومات إلى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

إن الصمت المطبق المستمر منذ ثلاث سنوات فيما يخص مصير أسرانا مرفوض تماما ولا يحتمل. والمادة ٣ من اتفاق الوساطة تنص على إتاحة الطرفين للوسطاء جميع المعلومات بشأن الجنود المختفين من جهة، ومختلف النداءات

الصادرة عن المجتمع الدولي من جهة أخرى. ولقد سارعت حكومتي إلى القيام بذلك بدعوة لجنة الصليب الأحمر الدولية على وجه الخصوص، إلى المجيء ومقابلة الأسرى والفارين الإريتريين.

لكن الملاحظات الكاذبة وغير الصحيحة للنظام الإريتري، التي طالما صرح بها حتى تحت القسم، بأنه لا يحتجز أيا من الأسرى الجيبوتيين التسعة عشر، قد ناقضها هروب جنديين جيبوتيين يوم ٤ أيلول/سبتمبر، واللذين أفيد بأنهما قد اختفيا ليلة ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. فقد هربا من معسكرات الاحتجاز في إريتريا وبلغا السودان سيرا على الأقدام. ونقلتهما بعد ذلك الحكومة السودانية الصديقة إلى جيبوتي، ونود شكرها على ذلك. و لم تتلق جيبوتي حتى الآن أي أخبار عن أسرى الحرب الجيبوتيين السبعة عشر الآخرين.

إن هذا السلوك مرفوض ويعبر عن الإعراض الكامل لإريتريا عن الالتزام بالقواعد والالتزامات الدولية. ومن ثم، تطالب حكومتي بالحرية الفورية وغير المشروطة لأسرى الحرب الجيبوتيين الذين تحتجزهم إريتريا. وعلاوة على ذلك، تطالب حكومتي بأن يتوقف ذلك النظام فورا عن حشر أنفه في الاضطرابات الحاصلة في شمال أراضينا.

وتقرير فريق الرصد عن تنفيذ القرارين ١٨٤٤ (٢٠٠٨) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) قاطع (انظر S/2011/433). هل لي أن أذكر بأن التقرير قدم للمجلس في حزيران/يونيه؟ وإريتريا لا تهدد فحسب سلام واستقرار بلدان منطقة القرن الأفريقي، ولكنها تواصل أيضا استهزاءها بالمجتمع الدولي بدعمها المباشر للأعمال الإرهابية لحركة الشباب. وبعد ثلاث سنوات من الصمت والإنكار والكذب، تبدو سلطات إريتريا وكأنها تقيم الدنيا ولا تقعدها في وجه الجزاءات الاقتصادية من خلال رغبتها في توضيح موقفها أمام المجلس. ويتمثل الهدف الوحيد من وراء ذلك في تفادي الجزاءات بمحاولتها إضفاء صفة الضحية على نفسها، كما درجت على ذلك دائما.

إن الاستنتاجات بشأن تصرفات إريتريا واضحة ولا جدال فيها. ولقد أعطينا السلطات الإريترية فرصا أكثر من كافية لتوافق على الحوار والتفاوض، لكن دون جدوى. لقد اتخذوا قرارهم. وفيما يخص خيارهم، فهو واضح جدا، حيث يواصلون تجاهل النداءات المتواصلة لمجلس الأمن والمنظمات الإقليمية.

ختاما، أناشد جميع أعضاء المجلس تأييد مشروع القرار الجديد المقدم باسم بلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (S/2011/744). ويسعى مشروع القرار إلى تذكير إريتريا بأن المجتمع الدولي لن يقبل أبدا بأن يواصل النظام زعزعة استقرار بلدان المنطقة دون الإقليمية وإرهابها. وبما أن الحظر على توريد الأسلحة و الجزاءات المحددة الأهداف للقرارات السابقة تبدو غير قادرة على احتواء العدوان المستمر والخطير للنظام الإريتري وعدائه، فإننا نأمل في أن يساعد مشروع القرار الأخير هذا على رصده بشكل أفضل. ومن ثم، من الضروري أن يتوخى أعضاء مجلس الأمن اليقظة وخصوصا إدراك التهديد الذي يمثله ذلك النظام لاستقرار منطقتنا دون الإقليمية. وعليه العيش في سلام مع جيرانه والانضمام من جديد إلى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والإحجام عن زعزعة استقرار البلدان المجاورة والتدخل في شؤونها الداخلية. وهذا كل ما نطلبه، نحن الحكومة الجيبوتية والبلد الصديق في المنطقة، من إريتريا.

**الرئيس** (تكلم بالروسية): أشكر الرئيس غيلة على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد شيخ شريف شيخ أحمد، رئيس جمهورية الصومال.

الرئيس أحمد: أود أن أحيي جميع أعضاء مجلس الأمن، بقيادتك، ونشكرهم على إتاحتهم لنا هذه الفرصة.

تعلمون ما يعاني الشعب الصومالي من مشاكل من الإرهاب. والحكومة الصومالية حاولت قدر الإمكان أن تمد يد المصالحة لهذه الجماعات. لكن الدعم الذي تجده من النظام الإريتري حال دون ذلك.

وتعلمون علاقاتنا السابقة مع الرئيس أسياس أفورقي وعلمنا بفهمه وتفكيره بأنه لا يجبذ أن تهدأ المنطقة إلى أن يحقق آمال وطموحات خاصة به، فمجموعة الشباب والقاعدة تتلقيان دعما سياسيا ولوجستيا، وأيضا ماليا، من الحكومة الإريترية. هذا الدعم يصل عبر البحر وعبر الجو أيضا. وتعلمون أن حسن ضاهر عويس نفسه كان موجودا في أسمرة وانتقل من أسمرة، مستقلا طائرة من إريتريا إلى الصومال. هذا يدل على أن النظام الإريتري له قدرة على توصيل المساعدات، التي تستخدمها مجموعة الشباب، مباشرة من أسمرة إلى الصومال. وكما تعلمون جيدا، ليس للصومال حدود مباشرة مع إريتريا، و لم تكن لها علاقات سيئة معها سابقا. لكننا نعاني في الظروف الحالية من مشكلة الشباب ومشكلة القاعدة الذين يجدون دعما ماديا من إريتريا. وأود أن أذكّر مجلس الأمن بأن حسن طاهر عويس نفسه قد شكر عبر وسائل الإعلام، في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٩، دولة إريتريا على دعمها المباشر.

إن نظام أسياس أفورقي هو النظام الوحيد الذي لا يعترف بهذه الحكومة. ولقد صرح وزير الإعلام الإريتري نفسه بأنه لا يعترف بهذه الحكومة. وبالرغم من ذلك، حاولنا أن نحل المشكلة مع إريتريا واتصلنا بأصدقائها ومنهم المرحوم معمر القذافي، الذي طلب مرارا وتكرارا من إريتريا أن تترك الصومال وشأنها وأن تكف يدها عن إيذاء الشعب الصومالي وأن تترك الشباب ومجموعة حسن طاهر عويس يتصالحون مع الحكومة حتى تهدأ الأمور. ورفضت اريتريا ذلك بشكل صريح. ولقد اجتمعنا أيضا في مؤتمر بلدان الساحل والصحراء ورفض الرئيس الإريتري الحضور.

وأود أن أذكّر أيضا بأنه في عام ٢٠٠٩ عندما تم انتخابي، تحدثت مع المرحوم معمر القذافي وطلبت منه أن يتدخل لحل المشكلة التي بدأها الرئيس الإريتري ويمنعه من التدخل في الصومال. وأبلغني القذافي بأنه رفض ذلك. وأبلغني أيضا بعض الأخوة الذين حضروا هذه الجلسة بأن الرئيس الإريتري قد قال بكل صراحة إنه لا يمكن المصالحة مع هذه الحكومة. وليس هذا فقط، بل إنهم كانوا يمررون عبر السفارات في كينيا ودول أخرى دعما ماليا بشهادة بعض الدول. وكانوا أيضا يرسلون خبراء عسكريين إلى الصومال مرارا وتكرارا. وكان يقوم هؤلاء الخبراء بتدريب العناصر الإرهابية ويزودونهم بالخرائط والخطط لمهاجمة الحكومة الاتحادية الانتقالية وأيضا قوات الاتحاد الأفريقي.

وكما تعلمون، سيدي الرئيس، لم يكن للصومال مشكلة أبدا مع إريتريا، ولكن هذا النظام هو الذي يصر على إلحاق الأذى بالشعب الصومالي. ولقد حاولنا مرارا وتكرارا أن ننهي هذه المشكلة بالوسائل الدبلوماسية والمحادثات، لكنه رفض ذلك. لا توجد هناك دولة في العالم غير إريتريا تعلن دعمها لهذه المنظمات الإرهابية. ونأسف لما يمر به الشعب الإريتري. ولكن هذا النظام قد ألحق الأذى بمصالح الشعب الصومالي ومصالح الجيران. ومن ثمّ اضطررنا إلى أن نضم صوتنا إلى صوت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وتعلمون أن دول هذه الهيئة لا يمكن أن تجتمع ضد دولة عضو فيها إلاّ عندما تصل الأمور إلى هذه الحالة. وأرجو أن يعتمد هذا القرار وتتخذ قرارات صارمة ضد النظام الإريتري.

**الرئيس** (تكلم بالروسية): أشكر الرئيس أحمد على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لدولة السيد ميليس زيناوي، رئيس وزراء جمهوريا إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية.

**السيد زيناوي** (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأعضاء المجلس على إتاحة هذه الفرصة الفريدة لنا لنعرب عن شواغلنا على الصعيد الإقليمي وبوصفنا بلدانا فرادى. وسأتكلم اليوم بصفتي الرئيس الحالي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبصفتي رئيس وزراء إثيوبيا. وليس لدي حقا الكثير الذي أضيفة لما قاله زملائي فعلا، لكنني أود أن أبرز بعض النقاط.

أولا، نحن كمنطقة لا نشكو من السياسات المحلية لحكومة إريتريا. وقد نحبذ أو لا نحبذ تلك السياسات، لكن ليست هذه هي المسألة التي نود أن نثيرها أمام مجلس الأمن. فجدول أعمالنا هو أن نعالج حقيقة أن إريتريا مصدر رئيسي لعدم الاستقرار في المنطقة برمتها.

والنقطة الثانية التي أود أن أبرزها هي أن الأمر ليس شجارا بين إثيوبيا وإريتريا. فجميع الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بما فيها جمهورية جنوب السودان التي انضمت إلينا حديثا، ممثلة هنا اليوم لتعرب عن رأي مشترك مفاده أن إريتريا مصدر رئيسي لعدم الاستقرار في المنطقة.

وطبعا، إثيوبيا نفسها لها أيضا مشكلة مع اريتريا حيث بدأت عندما غزت إريتريا أراضينا. وليس هذا إدعاء من إثيوبيا؛ بل هو ما خلصت إليه هيئة التحكيم التي أنشأتها إثيوبيا وإريتريا. لقد قررت هيئة التحكيم أن إريتريا قد غزت فعلا إثيوبيا بدون استفزاز ومن ثمّ يتعين عليها أن تدفع تعويضات. وشكلت لجنة للحدود وأبدت رأيها في هذه المسألة. وصدر قرار بشأن تعيين الحدود، ونحن في إثيوبيا قبلنا به دون شروط. وقد نحبذ أو لا نحبذ القرار نفسه، لكننا أعلنا رسميا ومرارا أننا نقبله دون شروط.

ويدعي الإريتريون أن لجنة الحدود قد علمت الحدود فعلا على الخارطة. وكما أخبر وزير خارجية مشهور لعضو دائم في مجلس الأمن وزير خارجيتنا، فإن تعليم الحدود على الخارطة من نسج الخيال القانوني وأمر خطير جدا. والذي طلبناه من الإريتريين هو أن ينخرطوا معنا في حوار كي نتمكن من المضي قدما في تعليم الحدود. وهذا ما فعلته نيجيريا والكاميرون؛ لقد أجريا حوارا لتنفيذ قرار بشأن تعيين الحدود. هذا ما ينبغي أن يفعله العقلاء. وهذا ما طلبناه من إريتريا ولا شئ غيره.

هذا هو موجز ما يسمى بالنزاع الحدودي بين إثيوبيا وإريتريا. لقد قامت إريتريا أولا بغزو جزر حنيش في اليمن. وغزت أراضينا، ثم بدأت تتكلم. وغزت أراضي جيبوتي، وأنكرت أنها غزت تلك الأراضي، واعترفت في نهاية المطاف بأنها غزت تلك الأراضي بسحب قواتها والسماح باستبدالها بقوات قطرية.

إن الأمر لا يتعلق بالحدود. ففي عام ١٩٩٥، بعد سنة فقط من حصول إريتريا على استقلالها رسميا، دخلت في شجار مع حكومة السودان؛ وقامت بإغلاق السفارة السودانية في أسمرا وأعطتها للمعارضة السودانية الجنوبية، وقالت علانية إنها ستسلح وتدرب أية معارضة مستعدة لإسقاط النظام في الخرطوم. ولقد وصفت الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال بأنها نظام عميل، وعقدت صراحة ومرارا وتكرارا مؤتمرات مع جماعات المعارضة المسلحة في الصومال، بما في ذلك حركة الشباب، بغية محاولة زعزعة استقرار الصومال. فالأمر ليس شجارا عائليا؛ إنه مشكلة إقليمية. وليس الأمر مسألة انعدام الاتصالات، إنه مسألة

طغمة معينة في أسمرا لم تشبّ أبدا عن كونها جماعة متمردة. إنه مشكلة فوضى وعدم اكتراث بالقواعد الدولية.

ونلتمس من مجلس الأمن أن يساعدنا على وقف استباحة القوانين تلك لأن القرن الأفريقي، على الحالة التي هو فيها الآن، منطقة هشة جدا. وفي غياب سيادة القانون وامتناع مجلس الأمن عن اتخاذ الإجراء اللازم ستكون العاقبة أننا سنبقى وحدنا لا سند لنا، ويتعين علينا إما أن ندافع عن أنفسنا أو نهلك. وذلك ليس خيارا نود أن نوافق عليه. إننا نؤمن بسيادة القانون. ونؤمن بولاية مجلس الأمن. ونؤمن بأن مجلس الأمن يمكنه، بل يجب عليه، أن يتصرف.

معروض على المجلس مشروع قرار. ونحن في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية شاركنا همة في إعداده. ونود أن نشكر أشقاءنا الأفارقة في مجلس الأمن، وتحديدا غابون ونيجيريا، على العمل معنا عن كثب في عملية الصياغة وفي عرض المشروع على المجلس. وإنني شخصيا أشعر بخيبة الأمل من أن الكثير من الأحكام الشديدة في مشروع القرار قد أُلغيت فيما بعد. ولكنني مقتنع بأن مشروع القرار، حتى بصيغته الحالية، سيوجه الرسالة الصحيحة. لذلك نلتمس من أعضاء المجلس، فرادى وجماعة، أن يكفلوا أن الرسالة التي تصل إلى الطغمة الحاكمة في أسمرة هي أنها لا يمكنها أن تواصل زعزعة استقرار المنطقة بدون أي عواقب. إننا نسأل المجلس أن يتصرف، وأن يتصرف بحزم.

**الرئيس** (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن للسيد موسس وتنغولا، وزير خارجية كينيا.

**السيد وتنغولا** (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أتكلم بالنيابة عن الرئيس موواي كباكي، رئيس جمهورية كينيا، الذي تعذر عليه، للأسف، أن ينضم إلى أشقائه في هذه المناقشة الحاسمة الأهمية في مجلس الأمن.

حتمية أن يركز مجلس الأمن اهتمامه بدقة على اريتريا لا يمكن أن تأتي في وقت أنسب من هذا الوقت. فالمجلس يمكن القول إنه الوصي الأهم على سلام العالم وأمنه. وكينيا تنضم إلى رؤساء الجمهورية الذين تكلموا قبلنا في عرض قضيتنا على مجلس الأمن – وهذه القضية ليست جديدة. إننا ببساطة نلتمس تشديد الحكم والعقاب، اللذين صدرا من قبل، بحق الطرف المعتدي.

أثناء السنتين الماضيتين واجهت منطقة القرن الأفريقي تحديات خطيرة للسلم والأمن. بل إن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي شكلا شراكة من خلال الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وهي منظمتنا الإقليمية، للتغلب على بعض من تلك التحديات. وقد برهنت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على أنها عنصر جاد جدا وملتزم في ذلك الصدد. ولكننا نأسف من أن أحد أعضائنا، الذي تخلى فيما بعد عن عضويته، وأعني إريتريا، ما زال ضالعا في أنشطة تتعارض مع جهود السلام التي نريدها جميعا وتشكل تهديدا لها. وكما تشهد الأوضاع، ليست هذه أول مرة تلجأ فيها منطقتنا إلى مجلس الأمن؛ كما أن الحجة بأننا تجاوزنا الاتحاد الأفريقي لا أساس منطقيا لها. فمجلس الأمن سبق أن قرر إبقاء المسألة قيد نظره. وما نطلبه من المجلس هو ببساطة استعراض وتشديد وتنفيذ الحكم الذي سبق أن صدر بحق الطرف المعتدي.

وبلدي، كينيا، إلى جانب بلدان المنطقة الأخرى، لديه مجموعة هائلة من القضايا التي يمكننا أن نعرضها على المجلس – والواقع أنها سبق أن عرضت على المجلس – والتي ترتبط بالأنشطة التخريبية لجارتنا إريتريا. ويعلم المجلس أن كينيا قاست من ويلات سلسلة من الهجمات الإرهابية – على السفارة الأمريكية في عام ١٩٩٨، وكذلك من الهجمات التي شنت على منشآتنا السياحية ومن عمليات الاختطاف التي نفذتها حركة الشباب. ما الذي حصلنا عليه

من جارتنا إريتريا؟ إنها تقول إن حركة الشباب لا تشكل تهديدا كبيرا في المنطقة. وبعد أن شنت كينيا ”عملية حماية الأمة“ في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، بالتكاتف مع قوات من الحكومة الاتحادية الانتقالية، لغرض تطهير المنطقة من بلية حركة الشباب، حصلنا على أدلة تثبت أن إريتريا زودت حركة الشباب بالأسلحة والذخيرة والمواد السوقية الأخرى. هذا عمل فعلي من أعمال العدوان والغدر ارتكبه بلد يجدر به أن يكون عضوا فعالا في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

ويجب ألا يغيب عن البال أن السجلات الرسمية تبين أن كينيا قد اضطرت، قبل سنتين أو ثلاث سنوات، إلى طرد دبلوماسي إريتري في نيروبي بعد أن تأكد لديها فيما لا يرقى إليه الشك أن ذلك الدبلوماسي كان نقطة اتصال حاسمة بمصادر الإمداد بالذخيرة والأسلحة والمواد المستخدمة في صنع المتفجرات من بلده إلى مقديشو، في بعض الأحيان عبر كينيا. وتلك المواد كانت جاهزة لاستخدامها في قتل وبتر أطراف قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والمدنيين الأبرياء والنساء والأطفال، وبعضهم لا ذنب لهم سوى أنهم كانوا يزاولون أعمالهم اليومية في الأسواق المحلية في مقديشو.

لقد عانت كينيا كثيرا، بما في ذلك في هذا اليوم، حيث أدى انفجار في مخيم دداب للاجئين، الذي يديره مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، إلى مقتل شرطي وجرح عدة لاجئين آخرين. وعادة ما نسمع حركة الشباب تقول بعد كل حادثة من حوادث العنف تلك إنها تشيد بالأعمال البطولية وأن المزيد منها سيتوالى. بل إنها قالت إن ناطحات السحاب في نيروبي تعتبر الآن أهدافا مشروعة. مع ذلك، تقول إريتريا، في المقام الأول، إن حركة الشباب لا تشكل خطرا كبيرا على أي بلد من بلدان المنطقة.

لقد آن الأوان لأن يحيط مجلس الأمن علماً بمشروع القرار بشأن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية S/2011/744 المعروض عليه وأن يبت فيه، علماً بأن مشروع القرار يحظي بتأييد جميع البلدان بالإجماع، وسوف يساعد، ولو بقدرٍ محدود، في تحقيق انضباط إريتريا. لا أشك في أن المجلس يملك الإرادة، والوسائل، والقدرة على فعل ما هو حتى أكثر مما تطلبه المنطقة. قد تكون تلك خطوةً صغيرة، ومتأخرة، لكننا نعتقد أنها خطوة في الاتجاه الصحيح لدعم السلم والأمن في المنطقة، وحاميهما في النهاية هو مجلس الأمن.

مرة أخرى، أود أن أتقدم إليكم بالشكر، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لنا للتكلم أمام مجلس الأمن، وأدعم وأؤيد بشكلٍ تامٍ البيانات التي أدلى بها زملائي الكبار، من الرؤساء الذين تكلموا قبلي، وأحثكم وأحث المجلس على إدراك أن عدم التحرك اليوم لمعاقبة إريتريا على النحو المطلوب – بالرغم من تخفيف تلك العقوبات نوعاً ما – قد يعني إضافة حلقة جديدة من حلقات الإفلات من العقاب. ولن يكون ذلك في صالح المنطقة بأي حال من الأحوال.

**الرئيس** (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوغندا، سعادة السيد مول كاتندي.

**السيد كاتندي** (تكلم بالإنكليزية): لقد شاركت أوغندا في القرارات التي اتخذتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) والاتحاد الأفريقي بشأن الصومال والنزاع الحدودي بين جيبوتي وإريتريا. تظل أوغندا ملتزمة بتلك القرارات، وتأمل أن يستجيب مجلس الأمن للطلبات التي تقدمت بها إليه الإيغاد والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك اتخاذ تدابير ضد جميع البلدان والمنظمات والأفراد الذين صُنِّفوا باعتبارهم متورطين بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تقديم الدعم البشري أو المالي أو التقني للمليشيات والإرهابيين

التابعين لحركة الشباب وحزب الإسلام في منطقة القرن الأفريقي.

إننا نشعر بالقلق على نحو خاص بسبب ما حدث لنا في الماضي. ونحن أيضاً قلقون لأن لدينا قوات في الصومال ومع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. نريد أن تؤدي تلك القوات وظيفتها، وأن تنجز تلك الوظيفة وتعود سالمة إلى ديارها.

**الرئيس** (تكلم بالروسية): لم يعد هناك متكلمون آخرون على قائمتي. لذا أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.